

السياسة التعليمية الفرنسية بالجزائر خلال الحكم العسكري

(1870-1830)

د. بلقاضي مليكة

المدرسة العليا للأساتذة - بوزريعة

الملخص : حاول الاحتلال الفرنسي منذ الوهلة الأولى التدخل في المنظومة التعليمية بالجزائر ، وبحكم أن التعليم في الجزائر كان مرتبطا بالدين الإسلامي ، وبالمؤسسات التربوية المتمثلة في المدارس القرآنية والمساجد والزوايا ، فإن قادة الجيش الفرنسي صادروا كل ما تملكه هذه المؤسسات من أوقاف ، وقاموا بتخريب المئات من المساجد ، وتحويل البعض منها إلى كنائس وغيرها ، وبعدما وضعت قدما في كثير من المناطق الجزائرية اعتمدت على سياسة تعليمية ، تجاه السكان الأصليين وهو ما نحاول من خلاله توضيحه في هذه الدراسة .

الكلمات المفتاحية : التبشير ، الإدماج ، الفرنسية ، التجنيس ، الاحتلال الفرنسي ، التنصير .

Abstract:

The French occupation tried from the first moment to interfere in the educational system in Algeria, and by virtue of the fact that education in Algeria was linked to the Islamic religion, and educational institutions represented in Quranic schools, mosques and corners, the leaders of the French army confiscated all the endowments owned by these institutions, and they sabotaged hundreds of mosques, and converted some of them into churches

and others, and after they put forward in many Algerian regions relied on an educational policy, towards the indigenous population, which is what We try to clarify it in this study.

Key words :

proselytizing, integration, French, naturalization, French occupation , Christianization.

مقدمة : شكل التعليم أهمية بالغة في السياسة الفرنسية الاحتلالية ، فلم يكن للفرنسيين هم أكبر من السيطرة على الأرض فقط ، بل كان همهم أبعد من ذلك وهو السيطرة على الشعب والقضاء على معتقداتهم الديني وردهم عنه ليصبحوا مسيحيين ومفرنسين لذلك انتهجوا سياسة تعليمية محددة قصدة فرنسة وتجنيس وتنصير الشعب الجزائري ، فقيم تمثلت هذه السياسة خلال فترة الحكم العسكري ؟.

1- واقع التعليم عشية الاحتلال

تشير الكثير من الكتابات التاريخية إلى أن التعليم قبل الاحتلال الفرنسي كان مزدهرا عربيا إسلاميا وكانت الزوايا تسهر على تعليم مبادئ القراءة و الكتابة وتحفيظ القرآن و اللغة والحساب و أصول الشريعة ⁽¹⁾ .

أما من ناحية تمويل التعليم والعلماء والحركة التعليمية في العهد العثماني كان مصدرها المساهمة التي كان يقدمها المحسنين والأوقاف، فبالرغم من عدم إهتمام الدولة العثمانية بالتعليم خصوصا و الحياة الثقافية عموما إلا أنه كانت هناك حركة تعليمية اعتمدت على الجهود الذاتية و المبادرات الخاصة و الأوقاف و الزوايا والكتاتيب القرآنية .

ويرجع عدم إهتمام الدولة العثمانية بالحياة الثقافية إلى طابع حكمها العسكري والبحري و ذلك بسبب العصر الذي وجدت فيه فكان لزاما عليها أن تفضل الإهتمام بالقوة الحربية والبرية والبحرية⁽²⁾ .

فازدهار التعليم قبل الإحتلال الفرنسي تشهد عليه الكتابات التاريخية الفرنسية ،فهناك حتى من إستحسن التعليم بالجزائر وذلك لانتشاره بكل مناطق الوطن الجزائري .
فأقل ما يقال عن حالة التعليم بالجزائر حسب بعض الكتاب و المؤرخين أنه كان مماثلا لما كان عليه التعليم بفرنسا، بالرغم أنه أعتمد على الثقافة الذاتية ومجهودات الأشخاص فإسماعيل عريان أكد أن التعليم الابتدائي بالجزائر كان أكثر انتشارا فهناك من قال أن الجزائريين غير قابلين للتربية و التعليم فمعدل الذكور الذين يتقنون القراءة و الكتابة مماثل على الأقل للمعدل الموجود في أصناف فرنسا⁽³⁾ .

فبشهادة أوجن لومب: « ... مما لا شك فيه أن التعليم بالجزائر خلال 1830م كان أكثر انتشارا وأحسن حالا... فقد كان هناك أكثر من ألفي مدرسة للتعليم بدرجاته المختلفة فضلا عن مئات المساجد »⁽⁴⁾ .

كذلك شهادة " devoules ": « أن مدينة الجزائر و حدها كان بها 176 مؤسسة دينية سنة 1830 م منها 13 مسجدا جامعا 190 مسجد 32 زاوية » .

فشهادة الكتاب والتقارير الفرنسية أثبت أنه لم يكن يوجد أميا في الجزائر قبل 1830م فكل الجزائريون يعرفون القراءة و الكتابة بفضل انتشار التعليم الحر و المدارس القرآنية فهذا

إثبات على أن التعليم بالجزائر كان منتشرًا حتى وإن لم يكن متطورًا لدرجة مقارنة مع

بقية الأقطار الأوروبية والعربية مثل جامع الزيتونة والجامع الأزهر⁽⁵⁾.

كما أن الثقافة الجزائرية قبل الاحتلال وخاصة التعليم كان ثقافة وطنية أصلية ورصيداها

كان مستمدا من التراث القومي⁽⁶⁾.

أما الرحالة الألماني شيمير⁽⁷⁾ يقول: « أن الأطفال يذهبون للمدارس في السادسة

من العمر وهي موجودة بكثرة ويتعلمون فيها القراءة والكتابة وحفظ القرآن ثم يواصلون

التعليم عند العلماء والفقهاء و يسافر الكثير منهم فيما بعد لتونس أو القاهرة أو

الإسكندرية قصد إتمام دراستهم أو لتعلم حرفة أخرى....»⁽⁸⁾.

كما أكد أن سكان المدن يسافرون ويجوبون الأقطار المختلفة و يعدون بعد ذلك

لوطنهم مزودين بمعارف عديدة بين الرغبة في العلم و طلب المعرفة و العودة بها لأرض

الوطن⁽⁹⁾.

وبعد ذلك كتب "شيمير": « لقد بحثنا قصدا عن عربي واحد يجهل القراءة و

الكتابة غير أنني لم أعثر عليه حين وجدت ذلك في بلدان جنوب أوروبا»⁽¹⁰⁾.

فالجنرال "فاليري" كتب سنة 1834م: « أن العرب كانوا يتقنون كلهم القراءة

والكتابة وفي كل قرية توجد مدرستان أما عدد المدارس فقد كان يناهز ألفي مدرسة

كما كانت توجد جامعات ومعاهد في الجزائر وقسنطينة ومازونة وتلمسان ... إن

التعليم في الزوايا كان زاهرا وكان لكل طريقة دينية عدة مدارس منتشرة في القطر
أما عن المواد المدروسة في هذه المعاهد لم تكن تختلف عن باقي المواد التي
كانت تدرس في باقي العالم العربي»⁽¹¹⁾.

كما أشار الدكتور سعد الله إلى أن القول بمدى ازدهار التعليم بالجزائر قبل الاحتلال
أثبتته شهادات الفرنسيين أنفسهم، وأن التعليم العربي الإسلامي يتألف من مستويات
التعليم الثلاث المعروفة اليوم : بالابتدائي والثانوي و العالي وكان مجانا ، أما الابتدائي
بدفع أجر اختياري ضعيف ، فجميع أنواع التعليم لا تقدم لها الحكومة أية مساعدة فكان
تعليمًا حرا بمعنى المدارس متصلة بالمساجد ، بأغلب الأحيان يشرف عليها وكلاء الشؤون
الدينية وتتغذى من الأوقاف الخيرية⁽¹²⁾.

وفي تقرير لأوغيست لبشوا : "أن التعليم العربي الإسلامي كان منتشرا في المدن
الكبرى والأرياف وحتى الخيام وكانت الزوايا تضم عدد كبير من المخطوطات"⁽¹³⁾.
أما الجنرال يبدو كتب تقريراً قدمه لوزير الحرب أثناء احتلال قسنطينة جاء فيه إن التعليم
كان منتشرا بقسنطينة بصورة غير متوقعة كما أن المدارس كانت بمختلف مستوياتها
الإقليمية⁽¹⁴⁾.

فمدينة قسنطينة وحدها كان بها أكثر من 80 مدرسة و 7 معاهد كما هو الشأن بعنابة التي كان بها 139 مدرسة بجانب المدارس التابعة للمساجد قبل فترة احتلالها 1837م⁽¹⁵⁾.

وبالنسبة لشهادة المعاصرين مثل إسماعيل عريان وايسترهازي أثبتوا أن عدد المتعلمين بالجزائر كان يفوق عدد المتعلمين بفرنسا حينذاك التي بلغت فيها نسبة الأمية قرابة 45%⁽¹⁶⁾.

وفي تقرير إلى نابليون كتب فيه الجنرال دوهوتوبول عام 1850م قال: « إن الدراسات الإسلامية كانت في وضع مزدهر نسبيا عشية الاحتلال » أما الأستاذ إميري الذي درس طويلا الحياة الجزائرية خلال القرن 19م أشار إلى أنه « كان في قسنطينة وحدها 35 مدرسة قبل 1830م تستعمل كمراكز للتعليم كما كان هناك 7 مدارس ثانوية يحضرها بين 600 - 900 طالب يدرس فيها أساتذة محترمون لهم أجور عالية أما بخصوص المدرسة الابتدائية فقد كان يحضرها 13530 تلميذ في 90 مدرسة⁽¹⁷⁾.

ويشير آخرون أنه في تقرير pellissier de reynaud أن التعليم كان منتشرا بينهم بقدر انتشاره عندنا على الأقل ففي معظم القرى والبلديات مدارس للقراءة و الكتابة ومصادر الأبنية التي أستنزفت فيما بعد و كانت تعنى بالتعليم في المدارس و الذي كان

ينتمي إليه ألفان إلى ثلاثة آلاف فتى في كل ولاية وكان من 600 إلى 800 تلميذ

يصلون لدراسة علوم الحقوق و الفقه والشرعية فيحصلون على لقب العلماء⁽¹⁸⁾.

كما كانت تحتوي الجزائر على المكتبات التي تضم العديد من الكتب و المخطوطات

ذات القيمة الدينية و العلمية والثقافية التي جمعها أصحابها بعدما جابو المشرق العربي

(مصر) و الأندلس في رحلاتهم ، فقد اعترف الفرنسيون بوجود تلك المكتبات بنهاية

العهد السابق الذي وصفوه بالجمود الفكري والثقافي ، كما وصف أحد الكتاب

الفرنسيين ذلك بأن المخطوطات التي جمعها بعد احتلالهم لمدينة قسنطينة كانت جميلة

الشكل والتجليد إضافة لوجود مكتبات خاصة بالعائلات الغنية ومكتبات عامة مفتوحة

لطلاب العلم وكانت مواضيع هذه الكتب للتفسير والقراءات الإسلامية والأحاديث⁽¹⁹⁾.

أما بالنسبة لأهداف التعليم فكانت لا تخرج عن الأهداف العامة للتربية والتعليم

الإسلامي العربي و إعداد رجال يتولون أمور الإفتاء و القضاء و الإمامة و التدريس

بالمكتاتيب القرآنية و المساجد حتى يكون الفرد نافعا لنفسه ومجتمعه⁽²⁰⁾.

فإذا كانت هذه الشهادات والتقارير للمؤرخين الفرنسيين أنفسهم تثبت وجود التعليم في

الجزائر وازدهاره ووجود المؤسسات الدينية و الزوايا التي تسهر على حركة التعليم فما هو

حال هذه المؤسسات التعليمية و التعليم بعد الاحتلال الفرنسي وهل إستمر هذا التطور

بعد ذلك؟

أ- حالة التعليم بعد الاحتلال :

لقد أمضت السلطات الفرنسية عشية احتلالها للجزائر معاهدة مع الداي حسين جاء في معاهدة الإستسلام 05-7-1830 م مايلي: « ... إننا نضمن لكم ما أعطيناكم وعدا شرفا وصريحا لا يقبل التغير و لا التفسير بأن جوامعكم ومساجدكم ستكون محترمة فهي لن تبقى مفتوحة فقط للعابدين كما هي الآن ولكن ستصلح أيضا ونضمن لكم بأننا لا أحد منا سيدخل في شؤونكم الدينية لأن هدف وجودنا في البلاد هو ليس لشن الحرب عليكم ... ولكن على مسؤولكم الداي ..⁽²¹⁾ »

وتعهدت فيها باحترام الدين الإسلامي ومؤسساته و أنها ستضمن حرية الدين للشعب الجزائري و أنها ذات رسالة حضارية مثلما ادعت لتخرج الجزائر من التخلف لمواكبة الحضارة والتطور لكن الواقع أثبت غير ذلك فبمجرد دخولها للجزائر عملت على القضاء على كل ما يربط النشئ بماضيه ولغته ودينه كما قامت السلطات الفرنسية بعدة تجاوزات والاعتداء على المؤسسات الدينية التعليمية وتحويلها، ومصادرة الأوقاف و إلحاقها بالدولة الفرنسية 1834م بدعوى أنها ستصبح تابعة للإدارة الفرنسية .

فنتج عن هذا القرار الخو للكيان الجزائري و ما تستلزمه هذه السياسة⁽²²⁾ ، فشمّل هذا التغيير اللغة العربية والرموز الوطنية ومقومات الشخصية الجزائرية عن طريق الإجراءات التي

اتخذتها ضد المدارس والمؤسسات الدينية و التعليم العربي للقضاء على اللغة العربية التي إعتبرتها أجنبية واستبدالها باللغة الفرنسية .

فقد إستولت على الأوقاف التي مثلت أهم موارد التعليم فهذا الاعتداء و الاستيلاء على الأملاك الدينية قد حرك أولئك الفرنسيين الذين كانوا يقفون من الجزائريين موقفا معاديا مثل دي توكفيل⁽²³⁾ الذي صرح قائلا: « لقد وضعنا أيدينا في كل مكان على هذه الأملاك ثم وجهناها لغير غرضها الذي كانت تستعمل له »⁽²⁴⁾.

وبعثرنا الحلقات الدراسية فلقد إنطفأت الأنوار وهذا يعني أننا جعلنا المجتمع الإسلامي أكثر جهلا مما كان عليه⁽²⁵⁾.

فإختفاء المؤسسات التعليمية يعني القضاء على اللغة الوطنية العربية التي إعتبروها لغة أجنبية عنهم وميتة ، فقد أصبحت الفرنسية لغة رسمية ولما كانت أول خطوة إستخدمتها السلطات الإستعمارية لتحطيم المؤسسات الإسلامية في الجزائر وذلك عن طريق الإهتمام بالأوقاف والمساجد والتي لا تستطيع العمل بدونها فنظرت السلطات الإستعمارية إليها على أنها مشكلة عويصة يجب مراقبتها ومراقبة مؤسساتها الدينية وتصفيتها والإستيلاء عليها لأنها تتعارض مع المصالح الاقتصادية الإستعمارية وقد أورد بلانكي Blan ky في تقريره الاقتصادي عن الجزائر « إن الأوقاف تتعارض و السياسة الاستعمارية وتتنافى مع المبادئ الاقتصادية التي يقوم عليها الوجود الإستعماري الفرنسي في

الجزائر ولهذا السبب بالذات عملت الإدارة الفرنسية جاهدة لإصدار قرارات

ومراسيم تنص على نزع صيغة الحصانة على الأملاك المحبوسة»⁽²⁶⁾.

وقد صدر أول قرار يتعلق بالأوقاف في 8 سبتمبر 1830م والذي ينص على حجز

أملاك العثمانيين ثم أوقاف مكة و المدينة وإحافها بمصلحة الدومين التي تم إنشاءها في

عهد دوبرمون وقد حددها هذا القرار التعسفي مهلة ثلاث أيام لعملية الاستظهار

وإثبات الملكية وأن السلطات ستعاقب كل من يتحداها بصرامة⁽²⁷⁾.

ثم تبعه صدور مرسوم آخر في 07-12-1830م فأعطت الحق لنفسها بإمكانية

التصرف بتلك الأوقاف بالتأجير أو الكراء بعدما أحكمت سيطرتها على تلك الأملاك

وحولتها لكنائس وكاتدرائيات مثل جامع كتشاوة الذي أمر روفيقو بتحويله إلى كنيسة ثم

تتابعت عملية الهدم والتحويل لأغراض تنصيرية⁽²⁸⁾.

فكانت ضربة قاضية للتعليم وتوقفت حلقاته مما أدى بهجرة العلماء⁽²⁹⁾ كما أنها حولت

المؤسسات الدينية لاصطبلات لتربية الحيوانات مثل ما حصل مع مدرسة خنق النطاح

بمدينة وهران حتى حولتها لمعمر اسباني لتربية الخنازير فهذا ضرب للدين الإسلامي ويمثل

أبشع صورة لعملية التخريب وإهانة للدين إضافة لتضييق الخناق على باقي المؤسسات

في ممارسة التعليم ، فحال ذلك دون فتح الدارس و إن وجدت فقد كانت مراقبة⁽³⁰⁾.

فتضررت بذلك الثقافة الجزائرية نتيجة الاحتلال وسياسة الاضطهاد ومحاربة اللغة والتاريخ وبذلك فقد المثقفين تدريجيا الاتصال بماضيهم لفقدان الكتب و أماكن التدريس فكان ذلك ضررا كبيرا للثقافة عموما (31).

فالسجلات الفرنسية بمدينة الجزائر وحدها قد أغلقت (13) مسجدا كبيرا و (108) صغير و (32) جامعا و (12) زاوية ووقفتها عن عملها بتحويلها لمستودعات وكنائس لخدمة الديانة المسيحية وقدمتها للخدمات التبشيرية التي رافقت الاحتلال من البداية فكان الغزو الديني مكملا للغزو السياسي (32).

وبهذا وضعت فرنسا يدها على المؤسسات التعليمية تطبيقا لما قاله الجنرال الفرنسي "دوكرو": « يجب علينا أن نضع العراقيل أمام المدارس و الزوايا كلما استطعنا إلى ذلك سبيلا ... يجب علينا أن يكون هدفنا تحطيم الشعب الجزائري ماديا ومعنويا » (33).

فهذا ما يشهد عليه الضابط الفرنسي "رين" "rin" في مذكراته التي نشرها في باريس عقب الغزو العسكري قائلا: « لقد جاء الغزو الفرنسي بنكبة قاسية على أهل البلاد... فلم يبق الغزاة على شيء من أماكن التعليم والعبادة فقد استولوا على تل الأماكن وعاثوا فيها فسادا (34) ». .

كما اعترف الدوق دومال بالاعتداء على مراكز الثقافة بالجزائر والتي كانت تسهر على حركة العلم والمعرفة في تقرير لحكومة باريس جاء فيه : " قد استولينا في الجزائر على المعاهدة العلمية وحولناها للدكاكين وثكنات ومرابط للخيل "(35).

وبالنسبة لتوصيات القادة على نشر اللغة الفرنسية بقولهم: « علموا لغتنا و أنشروها حتى تحكم الجزائر فإذا حكمت لغتنا فقد حكمنا الجزائر » (36).

فعمليات الهدم هاته التي رافقت الإحتلال استهدفت جميع مقومات المجتمع ،فالمساجد أول أهدافها نظرا لقيمتها فقد حولت ثلاثة أرباع من مساجد مدينة الجزائر وحدها لأغراض أخرى في ثلاث سنوات منذ الإحتلال إضافة لهدم سوق القيصرية وهو سوق للكتب (37).

فهذه العملية أحدثت ثورة اجتماعية عنيفة في كيان المجتمع الجزائري فكانت بمثابة الضربة القاضية لمعاهد التعليم (38).

لهذا صادرتها وأدخلتها بالتعامل التجاري لكي يسهل امتلاكها للأوروبيين ، فقد أصدر "كلوزال" قرار انتقال الأحباس للمعمرين بمقتضى قرار 30 أكتوبر 1858 م لإدخال أملاك بالتبادل التجاري و أخيرا صدرتها نهائيا بموجب قانون 1873م فيما بعد (39).

فسياسة اغتصاب الأراضي والملكيات التي تعهدت السلطات بالحفاظ عليها تسببت في تهقر التعليم لفقدانه لمورده المالي ، فحدثت سياسة استيطانية تقوم على تحطيم الموجود

أو تغيير مسرى خدمته للأغراض الخاصة و إحلال محله نظام تعليمي خاص يكرس الاستعمار⁽⁴⁰⁾.

فقسطنطين وحدها عرفت قائمة من الجوامع والمساجد التي هدمت و حولت لشكنات فقد جاء في تقرير "رسمي مكتوب" 20-12-1849 م « أن المساجد التي هدمت هي سيدي الفرجاني أو الفرغاني ، كما جاء بالنص تحويل جامع سوق الغزل كاتدرائية إضافة للمساجد التي بيعت⁽⁴¹⁾ »

شملت عمليات الهدم المؤسسات التعليمية المدن ولكنها لم تصل للبوادي وذلك لعجز السلطات الفرنسية الوصول إليها وذلك لبعدها بالقرى المنعزلة فبقى الطلاب يحفظون القرآن والحديث بها ويتدارسون بأعماق البوادي وقمم الجبال⁽⁴²⁾.

فقد قال بولارد في كتابه ((تعليم الأهالي في الجزائر)) أنه كانت الجزائر تضم معاهد علمية عظيمة فالفلسفة و الآداب والعلوم و الطب....والقانون الإسلامي وعلم الفلك يقوم بتدريسها أساتذة كبار من الجزائريين أنفسهم والمدارس مختصة بتعليم القضاء الشرعي لكن وجود الفرنسيين أحدث اضطرابا بالغيا بين المفكرين و الأدباء و اضطرب معظم العلماء والفقهاء لترك وظائفهم التي كانوا يشغلونها... و أسندت إدارة المساجد لأيادي غير آمنة⁽⁴³⁾.

فلما عرفت فرنسا أن الإسلام هو الحصن الذي يعتصم به الشعب و المدفع الأقوى بالمعارك جعلت نصب عينها الدين ووفرت كل ما تملكه من وسائل وجهود للقضاء عليه وتجريده من قوته (44) .

فهكذا سحب الغزو العسكري غزوا دينيا وفكريا محكما ويظهر ذلك في حرق الكتب وإتلافها مثل مكتبة الأمير عبد القادر التي أُلقت وهذا ما يبين نية السلطات الفرنسية اتجاه الدين الإسلامي منذ الوهلة الأولى للاحتلال (45) .

وكان هذا الضرب للمؤسسات الثقافية لأنها شكلت البعد الحضاري العربي الإسلامي لهذا لم تسلم هذه المؤسسات لأنها كانت تشكل عقبة في نظر الفرنسيين لتحقيق هدفهم واستمرارية خططهم السياسية الاستيطانية التدميرية (46) .

هذه هي الخطوات التي اتبعتها السلطات العسكرية في تجريد الشعب الجزائري من أهم المراكز العلمية.

2- السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر (1830-1870)

مرت السياسة الفرنسية التعليمية في الجزائر بعدة مراحل وتتميز بعدم وجود سياسة تعليمية واضحة لنشر التعليم الفرنسي في الجزائر فأبناء الجزائريين يدرسون بالكتاتيب القرآنية أبناء الأوروبيين يتعلمون في المدارس التي أنشأت لهم حيثما وجدت جالية أوروبية بالجزائر (47) .

وأن التعليم العربي لم يكن يعتنى به، فبرنامج التعليم الابتدائي هو برنامج فرنسي، أما الإدارة اهتمت بالتعليم الثانوي والعالي بواسطة المدرسين والمدارس؟ فقد كان هناك إهمال كبير للتعليم العربي من الناحية الحكومية⁽⁴⁸⁾.

كما لم تكن هناك سياسة تعليمية وتربوية موجهة لنشر التعليم بين الجزائريين وكانت تسود هذه الفترة الى جانب العمل العسكري أراء متناقضة لكنها متفقة في أغراضها ، حول ما إذا كان يجب تعليم الجزائريين أو عدم تعليمهم

1- فهناك من يرى ضرورة تعليم الجزائريين وكسبهم لصف الفرنسيين لأن تركهم بدون تعليم يكون سبب في زيادة تعصبهم

2- وهناك من يعارض تعليمهم وخاصة (المعمرين) ويرون ضرورة إبعادهم للمناطق النائية لكن في نظرهم يشكل خطرا على بقائهم في الجزائر⁽⁴⁹⁾.

أ- السياسة التعليمية الفرنسية في العهد الملكي (1830-1848م):

إهتمت السلطات الفرنسية في هذه الفترة بمواجهة المقاومة الشعبية الراضية للاحتلال فقد وضع " رين " لنا إهمال الفرنسيين للتعليم واشتغالهم ببسط النفوذ والسيطرة « إننا أهملنا التعليم في الجزائر نظرا لإنشغالنا بفرض الاحتلال عن طريق الحروب بل حتى المؤسسات التعليمية التي كانت موجودة حولناها عن أهدافها » فكانت النتيجة الخراب الكامل للتعليم بعد أن هاجر المدرسون لخارج الوطن.

فجهود الحكومة الفرنسية لتعليم الجزائريين كانت قليلة هذا إذا لم نقل نسبة معدومة وحتى إذا توفرت هذه الجهود فيما بعد قد أخذت نطاقها التجهيلي وذلك لمحاربة التعليم العربي الإسلامي وتضييق الخناق عنه، ففي سنة 1833م فتحت مدرستان سميت بمدارس التعليم المتبادل فتأسست أول مدرسة فرنسية عربية في عهد الحكم العسكري في 01-1833 بالجزائر العاصمة ومدرسة أخرى بعنابة⁽⁵⁰⁾.

ولما تولى بيحو الولاية العامة افتتح بذلك عهدا جديدا لسياسته المشهورة بسياسة (الأرض المحروقة) فشملت سيطرته الشؤون الإسلامية⁽⁵¹⁾.

وأول مدرسة تأسست لتعليم الجزائريين باللغة الفرنسية هي المدرسة الابتدائية التي سميت بالمدرسة العربية الفرنسية 1836م في مدينة الجزائر وهي خاصة بالذكر وكان الغرض منها تقريب الجزائريين من الأوروبيين وكسب ولاءهم قصد تحضيرهم للإدماج فقد تم جمع 60 تلميذ في هذه المدرسة كانوا كلهم أبناء الموظفين لدى الحكومة الفرنسية يشرف عليها مدرسان فرنسي وجزائري⁽⁵²⁾.

أما سعد الله فقال أنه خلال سبع سنوات الأولى من الاحتلال لم يدخل المدرسة العربية الفرنسية الوحيدة أكثر من 90 تلميذا، فقد لوحظ أن التلاميذ كانوا يتغيبون ثم يعودون وفي سنة 1837م أخذت المعارضة للتعليم بالفرنسية تحف و لم تحل محلها روح المسامحة⁽⁵³⁾.

أما التعليم الذي أسسه الفرنسيون هو الكوليج العربي وإنه مدرسة ابتدائية في أول أمرها والذي بدأ سنة 1836م بـ (32) تلميذ وكان تلاميذه فرنسيين و أوروبيين و أن المسلمين لم يدخلوه وكان عدد تلاميذه قليلا إذا لم يتجاوز سنة 1837م ثمانين تلميذا ثم تحول بعد عشر سنوات إلى ثانوية ثم أصبح معهد فيه مختلف المستويات⁽⁵⁴⁾ ، و بالنسبة للإدارة فقد كان التعليم للجزائريين خاضعا مباشرة لإشراف الحاكم العام فالتعليم العربي بقي حتى سنة 1848م خاضعا لوزارة الحرب الفرنسية بينما إدارة التعليم بالمدارس الأوروبية فكان يتبع وزارة التربية والتعليم بباريس ، كما أنه قد أصدر الملك قرار 1839/05/11م بتأسيس معهد خاص للعرب بباريس إلا أنه فشل هذا المشروع لمقاومة الفرنسيين ورفض الجزائريين إرسال أبنائهم لباريس خوفا على تأثرهم بالحضارة الغربية⁽⁵⁵⁾.

" فييجو " كان من أنصار الفكرة الهادفة لتعليم أقلية معينة لخدمة الأطماع الفرنسية والقضاء على الكيان العربي الإسلامي ، أما بالنسبة لعدد المؤسسات التربوية فقد نزلت في فترة قصيرة من الاحتلال من الأعلى إلى الأسفل ففي سنة 1840م كانت هناك 24 مدرسة قرآنية تستقبل أكثر من (600) تلميذ ومنذ 1846م انخفض عددها إلى 14 مدرسة تشمل 400 تلميذ⁽⁵⁶⁾.

ب- السياسة التعليمية الفرنسية في عهد الجمهورية الثانية (1848 - 1852م):

ففي سنة 1848م تأسست أكاديمية الجزائر ومديرية التربية والتعليم ، لتشرف على التعليم وتتصل مباشرة بوزارة التربية والتعليم في باريس ، ويرأسها مفتش عام (أو مدير عام) يساعده نائبان ، ثم تأسست بعد ذلك ثلاثة مناصب (في كل مقاطعة) لمفتشين خاصين بالتعليم الابتدائي ويظهر من خلال هذا التنظيم الجديد تحيز الإدارة الفرنسية للفرنسيين وتمييزها بين المتعلمين: الأول، منظم وخاص بالأوروبيين أما الثاني: فلا أساس له وخاص بالجزائريين (57).

أما فيما يخص المراسيم فلقد أصدرت الجمهورية الفرنسية الثانية مرسومين متتابعين لتنفيذ سياستها التعليمية الجديدة في إطارها التجهيلي :

الأول : كان في 14-07-1850م ويخص المدارس العربية الفرنسية أي المدارس العلمانية المؤسسة بالمدن الكبرى التابعة للمناطق المدنية التي تم فيها إقرار السلام آنذاك.

الثاني : كان في 30-09-1850م ويخص تنظيم و تأسيس المدارس العربية أي المدارس الدينية.

فالمدارس العربية الفرنسية ذات التعليم المزدوج كان الغرض الأساسي منها سياسي أكثر منه تثقيفي حيث أوضح أحد الفرنسيين مبينا في سنة 1861م: « إن الغرض من نشر التعليم الفرنسي بين الجزائريين عن طريق المدارس المختلطة العربية الفرنسية هو القضاء على المدارس العربية الإسلامية وخاصة الحرة » (58).

غير أن هذه المدارس المختلطة العربية والفرنسية لم يكتب لها النجاح لمعارضة البلديات لها بعد ما وضعت تحت إشرافها المالي والحقيقية أن هذه المدارس العربية الفرنسية عرفت بعض الانتعاش في ظل الحكم العسكري⁽⁵⁹⁾.

ثم بدأت تسير نحو الزوال و الاندثار وبذلك بدأ النشاط التعليمي في الضعف لقلة النفقات البلدية ابتداء من 1861م ورفضت هذه البلديات أية إعانة للمدارس وهذا ما أدى إلى غلقها شيئا فشيئا في المدن ، وما بين 2 ماي و 11 ماي 1866م صدر مرسوم حكومي نص على وضع المدارس العربية الفرنسية تحت مسؤولية البلديات في المناطق المدنية إلا أن هذه المدارس شهدت نفور الأهالي ، ومنها بدأت تعيش مرحلة الأفول و الزوال⁽⁶⁰⁾.

وبالنسبة للمدارس الحكومية الإسلامية التي نشأت بموجب مرسوم الثاني فقد تأسست ثلاث مدارس إسلامية بكل من تلمسان وقسنطينة والجزائر العاصمة، التي تختص بالدراسة الهادفة لتكوين موظفين تحتاجهم الإدارة الفرنسية كمفتشين و أئمة وذلك طبعاً لخدمة مصالحها وكان المشرفون على هذه المدارس الحكومية تحت إشراف الحكومة الفرنسية، فالغرض منها هو إنشاء فئة تكون واسطة بين السكان و الإدارة الفرنسية وأن التعليم الابتدائي بالنسبة للجزائريين لم يقع الشروع فيه بصفة منظمة إلا في عام 1850م وذلك بعد صدور مرسوم 14-07-1850م الذي نص على إنشاء عدد من المدارس لأبناء الجزائريين⁽⁶¹⁾.

وكان عدد المدارس العربية الفرنسية 1850م ست مدارس كلها للبنات ولم يتردد عليها سوى عدد قليل من التلاميذ وذلك لشك الجزائريين في أهدافها وعدم ضمان للمتخرج العمل فيقول مارسيه أن هذه لمدارس التي تأسست 1836 كان التوسع بها ضئيلا وكانت المواد المدروسة لا تختلف عن المواد التي تدرس بالمدرسة الابتدائية بفرنسا باستثناء مادة القرآن الكريم واللغة العربية (62).

وعلى العموم كانت حالة التعليم في عهد الجمهورية الفرنسية الثانية كثرت المحجة الى خارج الوطن.

ج - السياسة التعليمية الفرنسية في عهد الإمبراطورية الثانية 1852 - 1870م:

فقد ظل التعليم الخاص بالجزائريين منتشرا بعض الانتشار عن فترة الجمهورية الثانية فقد صدرت مناشير والمراسيم والقوانين الحكومية التي تنظم التعليم وتوسعه بالكيفية التي ترغبها الإدارة الفرنسية لخدمة مصالحها فقد كانت ترغب أن يكون التعليم فرنسيا بحتا ، فقد صدر مرسوم 31-10-1863م الذي نص على تأسيس منصب مفتش عام للمؤسسات التعليمية الخاصة بالجزائريين وأصبح عدد المدارس الخاصة بالذكر عام 1864م حوالي 18 مدرسة مع 646 تلميذ و 353 في ولاية الجزائر و 293 بقسنطينة ، وفي 1865م ثم 1866م فتحت مدارس أخرى بولاية وهران .

ووصل عدد المدارس الفرنسية العربية بنهاية هذه الفترة إلى 36 مدرسة بالجزائر، 31 مدرسة في المنطقة المدنية و 05 مدارس في المناطق العسكرية (63).

فعدد المدارس قد زاد في عهد نابليون الثالث (1852 - 1870م) زيادة ملحوظة حيث بلغ مجملها في نهاية عهده إلى 36 مدرسة ابتدائية فقد وجد التعليم بعهد بعض الجهود لإقامة المدارس والنهوض بالتعليم الفرنسي (64).

فالمدارس العربية الفرنسية قد عرفت انتشارا وتنظيما في عهده على غرار عهد الجمهورية الثانية.

وبالنسبة للدين الإسلامي يقول آخرون كأنه أصبح موضع احترام صادق تجلى في تشييد المباني الجديدة ، وعملت المكاتب العربية على إعادة التعليم الإسلامي التي شردت الحرب تلاميذه ، فقد أعيد فتح المدارس القرآنية الابتدائية في المناطق العسكرية وكان سنة 1863م حوالي 2000 مدرسة قرآنية وأحدثت بالمدن وبعض القبائل مدارس عربية وفرنسية تدرس فيها العربية صباحا والفرنسية مساء ورفضت هذه البلديات تقديم الأموال لها .

كما أن مدارس البلديات فتحت أبوابها للتلاميذ العرب ولكنهم لم يأتوا إليها، ولما كان جيل قد فاتته التعليم رأت من وجوب نشر التعليم الثانوي في المدارس العالية، فأنشئ أول معهد فرنسي عربي بمدينة الجزائر 1857م، ثم أحدثت معهدان آخران في قسنطينة ووهران وافتتحت في مناطق القبائل 1867م مدرسة أهلية للفنون والحرف وبعدها أعيد إنشاء وتحديث ثلاث مدارس لتأهيل موظفين للكبار منهم كتاب عدل وقضاة (65).

وقد واجه هذا الجهد انتقادا بحجة أن التلاميذ المسلمين يتلقون التعليم منفصلين في مؤسسات خاصة، والواقع أن المستوطنون كانوا يرون فيه بوجه خاص مظهرا من مظاهر المحبة للعرب. (66)

وبعد زيارة نابليون الثالث للجزائر عام 1865م بدأت قضية تعليم الجزائريين تلقى نوعا من العناية والاهتمام فقد اقترح الحاكم العام مكماهون بموافقة مديرية التربية والتعليم بالجزائر السيد دولاكروا أن تكون البرامج التعليمية بالمدارس العربية الفرنسية مشابة للمدارس الفرنسية في فرنسا مع فارقين اثنين :

- إعطاء مكانة خاصة للغة العربية في هذه البرامج وتوسيع نطاقها .
 - أن يكون للتعليم الإسلامي نصيب من هذه البرامج .
- والواقع أن هذه المحاولة الجديدة للمطالبة بتطبيق التعليم العربي أساسا لم يكن ليقبل بها معارضو التعليم الجزائري من مستوطنين، فقد كانت محاولة يائسة لتجنب عداء الجزائريين للمدرسة التبشيرية فلا اللغة العربية لاقت عناية ولا الدين الإسلامي وجد اهتماما .
- فقد أهملت البرامج التعليمية للغة العربية بالتعليم الجزائري حتى خروج الفرنسيين وعهد نابليون الثالث تميز بتقسيم تاريخ المدارس العربية الفرنسية ما بين 1850-1863م بالتطور البطيء حتى سنة 1863م كان عدد مدارسها 17 مدرسة مع 566 تلميذا .
- وما بين 1863-1869م بمرحلة نشطة وصل عددها إلى 36 مدرسة مع 13000 تلميذ (67).

3- أهداف السياسة التعليمية الفرنسية التعليمية في الجزائر

تمثلت أهداف السياسة الفرنسية التعليمية في الجزائر في عملية الفرنسة والتنصير والإدماج وذلك من خلال القضاء على مقومات الشخصية الوطنية المتمثلة في اللغة الدين والثقافة العربية من أجل دمج المجتمع الجزائري في الكيان الفرنسي ، ولما فرضت سياستها الهدامة بواسطة القوانين التي جعلت من التعليم وسيلتها لكنها لم تنجح لتحقيق هدفها ، فجعلت من المدرسة وسيلة لتجريد الشعب الجزائري من شخصيته الإسلامية تدريجيا⁽⁶⁸⁾.

أ- الفرنسة :

ونعني بسياسة الفرنسة بالجزائر محاولة فرنسة الشعب الجزائري بإبعاد لغته الأصلية وتعويضها بلغة المستعمر، وذلك بتغيير الجزائر أرضا وشعبا ومدنا و معالم حضارية بفرنسية خالصة ، حتى تنشأ الأجيال الجزائرية الصاعدة في جو ومحيط فرنسي شامل في الإدارة والتعليم لكي تنسى مع مرور السنين لغتها العربية وثقافتها العربية و الإسلامية⁽⁶⁹⁾.

وحتى تتمكن فرنسا من سلخها من جسم العروبة والإسلام ودمجها في الكيان الفرنسي الديني واللغوي والثقافي ، فقد أقامت إدارة جديدة على أنقاض الإدارة الجزائرية التي قضت عليها مفرنسة كل ما هو عربي صغير أو كبير، وذلك حتى تصبح الجزائر وبدون شعور فرنسية الإدارة واللغة وحتى التفكير والمفاهيم الحضارية.⁽⁷⁰⁾

ويصبح بذلك انقيادهم سهل وتطبق عليهم سياسة الفرنسة وبالتالي ادماجهم حتى يكونوا تحت التأثير الفرنسي⁽⁷¹⁾.

فالثقافة الفرنسية كانت تسعى لتحقيق مشروع استئصال المجتمع الجزائري عن مقوماته الأصلية بعد اطلاع الشباب الجزائري على الحضارة الغربية لتصبح تلك العناصر مفيدة وتكون بذلك واسطة بين الفرنسيين وبقية الجزائريين .

فقد جاء في أحد التقارير العسكرية: (إن الحقيقة الأخلاقية تستهدف العقول لتنويرها أما الحقيقة السياسية فهي الوسيلة الفعالة للحكومة وينبغي أن تسيطر الحقيقة الثانية على الأولى)⁽⁷²⁾ .

أما الدوق روفيقو قال : (إن المعجزة الحقيقية التي يمكن صناعتها تكون في إحلال اللغة الفرنسية شيئا فشيئا محل اللغة العربية) .

كما قال الدوق دومال : (إن فتح مدرسة بأواسط الأهالي لا تقل أهمية عن فيلق من الفيلق العسكرية لإخضاع البلاد)⁽⁷³⁾.

كما جاء في أحد التعليمات التي صدرت أوائل أيام الاحتلال عقب الشروع في تنظيم إدارة الجزائر ما يلي : (إن إيالة الجزائر لن تصبح حقيقة مملكة فرنسية إلا عندما تصبح لغتنا هناك لغة قومية والعمل الجبار الذي يترتب علينا انجازه وهي السعي وراء نشر اللغة الفرنسية بين الأهالي بالتدريج إلى أن تقوم مقام اللغة الدارجة).⁽⁷⁴⁾

فقانون 1848م اعتبر الجزائر قطعة فرنسية تخضع للقوانين الفرنسية وأنها امتداد لفرنسا الجنوبية كما جاء في هذا القانون ، ففرنسا ترى أن فرنسة الجزائر من الأمور الحتمية لضمان بقاءها .

فالسياسة الفرنسية ها ته أدت حتى تغيير وجه الجزائر العربي فلم تسلم لا الإدارة ولا الثقافة ولا حتى أسماء المدن والشوارع فكل شيء طغى عليه الطابع الفرنسي .
(75) الفرنسي

فالمخطط الاجتماعي فرنسي هو الآخر فأصبحت المدن تحمل أسماء شخصيات فرنسية وعسكريين تمجيدا لبطولاتهم و حذفت تلك الأسماء العربية فصار المتجول بالقطر الجزائري وخصوصا المدن الكبرى يشعر وكأنه في بلاد فرنسية وليس ببلاد عربية (76).

فمثلا الجزائر العاصمة أصبحت Alger و وهران أصبحت أوران Oran ، والأربعاء بني ايراثن إلى فورناسيونال for nationale وأسماء الشوارع تلقب بأسماء القادة والجنرالات مثل باسكال ، ميشلي ، ايزلي ... (77)

وبالتعليم أقامت نظاما تعليميا بالجزائر فرنسيا جديدا بكل شيء من حيث اللغة والبرامج فهو يعتبر امتدادا طبيعيا لنظام تربوي بفرنسا و لكنه كان موجه لفئة تخدم مصالحها كمتترجمين وقضاة وكتاب وإداريين يسهرون على خدمة السلطات الفرنسية وهنا يتجلى مظهر الفرنسية .

فما يؤكد طابع الفرنسية والإدماج في السياسية الفرنسية التعليمية أنه ليس هناك وجود للثقافة العربية إلا الشيء القليل بعدما دمرت مراكزها فالتعليم الابتدائي الذي تتكون فيه شخصية المواطن كانت به مادة التاريخ والجغرافيا بالجزائر تدرس كمادة أقل أهمية من تاريخ وجغرافية فرنسا التي تدرس طوال السنة حتى يجهلون تاريخ وطنهم وجغرافيته ويكونون منفصلين عن العالم الإسلامي⁽⁷⁸⁾.

فأية تبعية تدل على العبودية والوجود الملقق حول هذه التبعية حرمان المرء من لغته وهو في وطنه وبين أهله فمن يتعلم لغة المحتل فهو بذلك يقوي المحتل ويستعين به لفرض هويته ووجوده داخل الوطن⁽⁷⁹⁾.

ويمكن إجمال الخطوط العامة للفرنسة في :

- اعتبار اللغة العربية لغة أجنبية ومحاربتها.

- محاربة الثقافة العربية ومقومات الشخصية الوطنية .

- فرنسة التعليم في مجمل مراحل.

ب- التنصير:

سياسة التنصير بالجزائر تعني إبعاد الشعب الجزائري عن دينه الأصلي وهو الإسلام ومحاولة فرض الدين المسيحي وهذا ما يمكن اعتباره امتداد للحروب الصليبية والعمل على القضاء على الإسلام ، فقد تجلت سياسة التنصير في الهدف الذي كانت تحمله فرنسا معها منذ بداية الاحتلال بالقضاء على الإسلام وظهر ذلك من خلال مضايقة

المؤسسات وتحويلها لأغراض أخرى فقد ألغى سكرتير الحاكم العام الفرنسي في الجزائر 1832م: (أن آخر أيام الإسلام قد دنت وفي خلال 20 عاما لن يكون هناك للجزائر إله غير المسيح ... أما العرب فلن يكونوا رعايا لفرنسا إلا إذا صاروا فرنسيين جميعا⁽⁸⁰⁾ .

فهدف الاستعمار الفرنسي بالجزائر يتمثل في غايتان هما :

- الأولى : غزو الأرض و التي تولاهما العسكريون .

- الثانية : غزو الأفكار التي تولاهما المبشرون المسيحيون الذين رافقوا حملة الاحتلال، فقد جاء حوالي 16 قسيسا رافقوا الجيش الفرنسي⁽⁸¹⁾ .

فقد كانت الخطوات الأولى متمثلة في :

- الاستيلاء على الأوقاف الإسلامية لاعتبارها غنيمة حرب حتى لا تجدد المساجد والمدارس الدينية و التعليم أموالا لازمة لاستمرارية عملها.

- الاستيلاء على المساجد العامة وتحويلها إلى كنائس و كاتدرائيات كما حصل للجامع كتشاوة بالجزائر ووهران و قسنطينة لخدمة المسيحية .

- إخضاع كل شؤون الدين الإسلامي للسيطرة المباشرة للإدارة الفرنسية حتى لا تقوم لها قائمة ماعدا بعض المؤسسات التي بقيت بعيدة عن المراقبة الشديدة⁽⁸²⁾ .

ومن بين المبشرين الذين خاضوا الحملات التبشيرية في الجزائر الكاردينال "لافيجري" الذي كان له دور كبير في عملية التبشير بإفريقيا ككل انطلاقا من الجزائر فالتبشير مثل وسيلة

استعمارية هدامة اتخذت من التطبيب والتعليم وسائلها والتركيز على شريحة الأطفال
لكونهم أكثر قابلية للتأثير المسيحي (83).

فاعتبار الإدارة الفرنسية أن هذا الدين خطر على مصالحها ولا يمكنها أن تبقى مدة طويلة
بالجزائر وضعت نصب عينها الدين وضرورة القضاء عليه وذلك بإجراء تحويل الشعب
الجزائري أو مسخ دينه عن طريق الانحلال.

فانطلاقاً من تمسك الجزائريين بدينهم صعب على إدارة الاحتلال التوسع بالجزائر وذلك
لقيام ثورات شعبية قائمة على البعد الديني كما أن الجزائر كانت سدا منيعاً في وجه
التجنيس .

هذا ما جعل سلطات الاحتلال تقف له بالمرصاد خوفاً من تحول تعاليمه ودروسه إلى
إيمان يملأ نفوس الشعب على ضرورة محاربة العدو وهذا يهدد مصالحه بالبلاد (84).

فالكاردينال "لافيجري" تولى مسؤولية تنفيذ سياسة تنصير واسعة حددها بقوله : « علينا
أن نجعل من الأرض الجزائرية مهداً للديانة المسيحية ... تضاء أرجائها بنور مدينة منبع
وحيها الإنجيل ، تلك هي رسالتنا... » (85)

كما عمل لافيجري (86) على تفكيك المجتمع الجزائري لترك المجال واسعاً لعملية تنصير
الشعب الجزائري فقد استطاع أن ينشئ المسيحية بخطى واسعة وذلك بإنشاء المراكز
لليتامى يقوم من خلالها بتوجيههم وفق المصلحة الأوربية كما أولى اهتماماً خاصاً بمنطقة

معينة في الجزائر كانت محل أنظار العسكريين والسياسيين على السواء ، هذه المنطقة هي منطقة القبائل لقد ركز المبشرون ومن بعدهم منظرو المدرسة الفرنسية ، نشاطهم التبشيري و التنصيري على منطقة القبائل لاعتبارات منها لأن المنطقة وسكانها أكثر قابلية لاندماج ((لأن إسلامهم سطحي وأعداء فطريون للعرب)).

لهذا أنشأت الكتابات الأوربية الاستعمارية ((أسطورة قبائلية حقيقية)) واعتبر شعب هذه المنطقة شعب منحدر من الرومان وحتى من الو نдал وهذا ما يفسر محاولات المبشرين وعلى رأسهم لافيغري هدي هذا الشعب إلى الدين المسيحي وبإشرافه الشخصي قد تم تأسيس سبع جمعيات تبشيرية دينية في منطقة القبائل وحدها⁽⁸⁷⁾.
فهناك من قال أن الجزائريين رفضوا المدرسة فهم لم يقاطعوا المدرسة وإنما قاطعوا مدرسة التبشير⁽⁸⁸⁾.

ففتح الباب على مصراعيه أمام المبشرين من جمعيات وأخوات البيض وآباء بيض لتكون لها آثار سلبية على المجتمع الجزائري ، فهذه الخطة التنصيرية لم تدم طويلا ولم تنجح في تحقيق هدفها الكبير، بل فشلت وذلك لتمسك الجزائريين بدينهم والدور الذي لعبته الكتابات القرآنية في المحافظة على الإسلام.

ج- الإدماج:

سياسة الإدماج تعني دمج المجتمع في الكيان الفرنسي وذلك لإذابة الجزائريين في بوتقة التبعية حتى لا تقوم لها قائمة ولكي لا تكون جزءا من العالم العربي الإسلامي⁽⁸⁹⁾.

ففرنسا لم تطبق الإدماج بمعنى المساواة بين الجزائريين والأوربيين في الحقوق والواجبات وإنما طبقت الإدماج فقط على الأوربيين الذين استوطنوا أرض الجزائر أما الجزائريين فقد أخضعتهم للقوانين استثنائية صارمة⁽⁹⁰⁾.

فالإدماج من الناحية السياسية معناه جعل الجزائريين سياسيا واقتصاديا واجتماعيا فرنسيين يتمتعون بالحقوق السياسية الفرنسية التي يتمتع بها الفرنسيين داخل بلادهم وخارجها⁽⁹¹⁾.

فحكومة نابليون الثالث اتبعت سياسة الإدماج حين أنشأت وزارة خاصة بالجزائر وألغت وظيفة الحاكم العام وقد تسلم هذه الوزارة شقيق نابليون الثالث (1856-1857م) الذي كتب يقول في 31-08-1858م ((نحن أمام قومية مسلحة وصلبة يجب إخمادها بالدمج))⁽⁹²⁾.

فلم يخفي هذا الأخير الغاية التي يسعى إليها وهي تفكيك الشعب الجزائري عن طريق دمج المجتمع الفرنسي حتى لا تقوم له قائمة للتماسك فيما بينه ويقف بوجه العدو ، فقد كان ينوي إسقاط الارستقراطية الأهلية وإضعاف سلطة القادة وتفكيك القبلية التي مثلت مركز السلطة بالنسبة للشعب الجزائري واستمرت هذه السياسة الإدماجية في عهد الوزير لوباشا سولو (1859-1860م) الذي ألغى القضاء الإسلامي وأحل مكانه إمكانية المحاكم الفرنسية.

وقد نشطت الدعوة للتجنيس وخصوصا النخبة المثقفة بالجنسية الفرنسية تمهيدا لإدماجهم في الأمة الفرنسية⁽⁹³⁾.

فقد أصدر نابليون الثالث مشروعه في 14-07-1865م القاضي بفتح باب التجنيس أمام الجزائريين ولكنه لم يقبل على هذا المشروع سوى عدد ضئيل جدا و الآخرين تمسكوا بجنسيتهم فالتخلي عن الجنسية معناه التخلي عن البلد والدين⁽⁹⁴⁾.

وفيما يخص الجنسية الفرنسية فمنحتها لجميع رعايا الفرنسيين وكذلك جميع الحقوق المترتبة عن المواطنة الفرنسية وفي 1836م أصبح ينظر للجزائريين بأنهم رعايا فرنسيين لأنهم يدينون لفرنسا، كما أعلنت محكمة الاستئناف أن الأحوال المدنية والاجتماعية تسير بوصفهم فرنسيين⁽⁹⁵⁾.

كما يشير عمارة أن قانون 24-02-1862م الذي يقول بأن دستور فرنسا المحرر 04-11-1848م يلحق الجزائر بفرنسا إلحاقا تاما فالجزائري هو فرنسي لكن لا يمكن اعتباره فرنسيا مادام يحافظ على قانونه الخاص الإسلامي في الأحوال الشخصية .

وفي 14-07-1865م صدر القانون المشهور سيناتيس كونسيلت⁽⁹⁶⁾ الذي قرر أن الأهلي المسلم الجزائري فرنسي لكنه لم يستمر خاضعا لأحكام القانون الإسلامي كما يمكن له إذا طلب المواطنة أن يتمتع بالحقوق الفرنسية وفي هذه الحالة تجري عليه الأحكام المدنية والسياسية الفرنسية⁽⁹⁷⁾ . فالقانون الإمبراطوري 14-07-1865م هو الذي قرر أن الأهالي المسلمين فرنسيين إلا أن شؤونهم سوف تواصل تسييرها وفق مقتضيات القانون الإسلامي فلم يكن تصريح الجنسية يتضمن حقوق المواطنة لأنه يستحيل

الانسجام بين القانون الفرنسي والأحوال الشخصية الإسلامية فقد كانت طلبة التجنس قليلة جدا لأنه بلغ عدد المتجنسين بين 1865-1875م فرد واحد فقط إذن الإدماج هو الهدف الأسمى والتجنيس هو أحد وسائله⁽⁹⁸⁾.

الهوامش :

- (1) احميدة عمراوي : جوانب من السياسة الفرنسية وردود الفعل الوطنية في قطاع الشرق الجزائري ، بداية الاحتلال ، ط1 دار البعث ، قسنطينة 1984 ، ص 77.
- (2) أنيسة بركات: محاضرات دراسات تاريخية وأدبية حول تاريخ الجزائر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1995 ص77.
- (3) شارل روبر آخرون: المسلمون الجزائريون وفرنسا (1871-1919 م) ، تر حاج مسعود ، أبكلي ، ج 1، دارالرائد للكتاب ، الجزائر ، 2007 ، ص 582.
- (4) محمد طمار : الروابط الثقافية بين الجزائر و الخارج ،الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر، 1983 ،ص 261.
- (5) نادية طرشون وآخرون : الهجرة الجزائرية نحو المشرق العربي أثناء الاحتلال ، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة نوفمبر 1954، ص 170.
- (6) أحمد طالب الإبراهيمي : من تصفية الاستعمار الى الثورة الثقافية 1962م - 1972م ،تر: د حنفي بن عيسى ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر ، ص 14.
- (7) فيلهلم شيمبر : رحلة ألماني ولد سنة 1804م زار الجزائر في ديسمبر 1831 م بعد تجوله أصدر كتاب بعنوان : (رحلة شيمبر فيلهلم إلى الجزائر) في 1831م و تطرق فيه لوضعية التعليم قبل

الإحتلال كما قام برحلات أخرى بجنوب فرنسا تطرق فيه لوضعية التعليم قبل الإحتلال كما قام برحلات أخرى بجنوب فرنسا وله علم كبير بعلم النبات و أخوه العالم كارل فريد ريشي ، أنظر: أبو العيد دودو ، الجزائر في مؤلفات الرحالين الألمان (1830م- 1855م) ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1975، ص 10.

(8) أبو العيد دودو : نفسه، ص 13.

(9) نفسه، ص 13.

(10) محمد الهادي الحسني : من وحي البصائر لسان حال جمعية العلماء المسلمين ، ط 1، الدراسة للنشر والتوزيع، الجزائر 2004م ، ص 73.

(11) عباس فرحات : ليل الاستعمار، حرب الجزائر وثوراتها، تع:أبو بكر رحال، منشورات ANEP، سلسلة التراث 2005، ص 54.

(12) أبو القاسم سعد الله : تاريخ الجزائر الثقافي ، 1830م-1954 م، ج 3 ، دار الغرب الإسلامي ، الجزائر، 1998، ص 22.

(13) نفسه ، ص 25.

(14) نفسه ، ص 26.

(15) نادية طرشون وآخرون : مرجع سابق ، ص 170.

(16) بوضرساية بوعزة وآخرون : الجرائم الفرنسية و الإبادة الجماعية في الجزائر خلال ق 19م، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث منشورات الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، ص 159.

(17) أبو القاسم سعد الله : الحركة الوطنية الجزائرية، ج 2 ، ط 6 ، دار البصائر ، الجزائر، 2008 ، ص 57.

- (18) شارل روبر آجرون : تاريخ الجزائر المعاصرة ، تر : عيسى عصفور ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 66.
- (19) عبد القادر حلوش : سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر ، دار الأمة ، الجزائر، 2010 ،ص 36.
- (20) نفسه ،ص 34.
- (21) أبو القاسم سعد الله : الحركة الوطنية، ج2، مرجع سابق ، ص 421.
- (22) نفسه، مرجع سابق ، ص 59.
- (23) دي تو كفيل : ولد سنة 1805 م وتوفي سنة 1859 م مؤرخ وعالم اجتماع ومنظر سياسي اشتهر بكتاباتة الديمقراطية في أمريكا وانتخب عضوا في الجمعية الوطنية الفرنسية من 1839م إلى 1849 م ،عين وزير الخارجية و اعتزل عن العمل السياسي سنة 1851م أنظر: كمال خليل، المدارس الشرعية في الجزائر، ص16.
- (24) عبد القادر حلوش: مرجع سابق، ص43.
- (25) أبو القاسم سعد الله : الحركة الوطنية ، ج2، مرجع سابق، ص61.
- (26) ناصر الدين سعيدوني : دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر (العهد العثماني)، ج1، الجزائر، 1983، ص166.
- (27) حمدان خوجة : المرأة ، تر: محمد العربي الزيري، منشورات المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2005 ، ص 172.
- (28) يحي بوعزيز : سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية (1830 - 1954 م)، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1993، ص 72.

- (29) أبو القاسم سعد الله : تاريخ الجزائر الثقافي ، ج3، مرجع سابق ، ص 23 .
- (30) يحي بوعزيز : أعلام الفكر والثقافة في الجزائر المحروسة ، ج 1 ، عالم المعرفة للنشر والتوزيع ، 2009 ، ص 48 .
- (31) أبو القاسم سعد الله : الحركة الوطنية ، ج2، مرجع سابق ، ص 89 .
- (32) رايح لونيسي : تاريخ الجزائر المعاصر 1830 - 1989م ، ج 1 ، ط 2 ، دار المعرفة، الجزائر ، ص 73.
- (33) مصطفى الأشرف : الجزائر الأمة و المجتمع ، تر حنفي بن عيسى ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر، 1983 ، ص129.
- (34) رايح لونيسي: مرجع سابق، ص 75.
- (35) بوضرساية بوعزة : سياسة فرنسا البربرية في الجزائر (1830 - 1930م) وانعكاساتها على المغرب العربي ، دار الحكمة للنشر، الجزائر ، ص 130.
- (36) الزبير بن رحال : الإمام عبد الحميد بن باديس رائد النهضة العلمية والفكرية 1889-1940 م، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص 33.
- (37) جمال قنان : قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994، ص 221.
- (38) تركي رايح عمامرة : عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح و التربية في الجزائر ، منشورات ANEP ، 2001 ، ص 112.
- (39) رايح لونيسي : مرجع سابق ، ص 72.

- (40) جيلالي صاري وآخرون : هجرة الجزائريين نحو أوروبا، سلسلة المشاريع الوطنية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954م، الجزائر، 2007، ص 27.
- (41) أبو القاسم سعد الله : الحركة الوطنية الجزائرية، ج 1 ، ط6، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 386.
- (42) سعدي بزيان : النشاط التبشيري للكاردينال لافيغري في الجزائر 1867-1892م، دار الشرق للنشر والتوزيع، الجزائر 2009، ص 388.
- (43) يحي بوعزيز : أعلام الفكر ، مرجع سابق ، ص 49.
- (44) محمد الصالح الصديق : كيف ننسى وهذه جرائمهم؟ ، دار هومة، الجزائر، 2009، ص 74.
- (45) أبو القاسم سعد الله : الحركة الوطنية الجزائرية، ج 1، مرجع سابق، ص 89.
- (46) نادية طرشون وآخرون : الهجرة نحو المشرق، مرجع سابق، ص 172.
- (47) تركي رابح عمامرة : عبد الحميد، مرجع سابق ص 356.
- (48) أحمد توفيق المدني : كتاب الجزائر ، منشورات المؤسسة الوطنية للنشر ، الجزائر، 2010، ص 366.
- (49) عبد القادر حلوش : مرجع سابق ، ص 38.
- (50) بوضرساية بوعزة : مرجع سابق ، ص 189.
- (51) أبو القاسم سعد الله : أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج 4، ط6، دار الغرب الإسلامي ، الجزائر، 1998، ص 20.
- (52) عبد القادر حلوش: مرجع سابق، ص 39.
- (53) أبو القاسم سعد الله : الحركة الوطنية ، ج 2 ، مرجع سابق، ص 92.

- (54) أبو القاسم سعد الله : تاريخ الجزائر الثقافي ، ج 3، مرجع سابق ، ص 298.
- (55) عبد القادر حلوش : مرجع سابق، ص 49.
- (56) نفسه، ص 49.
- (57) نفسه ، ص 40.
- (58) عبد القادر حلوش : مرجع سابق، ص 54.
- (59) نفسه، ص 59.
- (60) نفسه، ص 54.
- (61) رابح تركي عمامرة : عبد الحميد ، مرجع سابق، ص 375.
- (62) أبو القاسم سعد الله : الحركة الوطنية ، ج 1 ، مرجع سابق ، ص 92.
- (63) عبد القادر حلوش : مرجع سابق، ص 52.
- (64) رابح تركي عمامرة : عبد الحميد ، مرجع سابق ، ص 375.
- (65) شارل روبر أجرون : مرجع سابق، ص 65.
- (66) نفسه ، ص 66 .
- (67) عبد القادر حلوش : مرجع سابق ، ص 52 ، 62 .
- (68) أنيسة بركات : مرجع سابق ، ص 81.
- (69) تركي عمامرة : "مجلة الشهاب عبد الحميد بن باديس" ، مجلة الذاكرة، العدد 5 أوت 1998 م، مجلة الدراسات التاريخية المقاومة والثورة، ص 98.
- (70) رابح تركي عمامرة : عبد الحميد ، مرجع سابق ، ص 81.
- (71) عبد القادر حلوش : مرجع سابق ، ص 63.

(72)Iyvon turin-affrontement culturels dans l'Algérie coloniale, écoles, médecines, religion 1830-1880,Paris:1971. p63.

(73)الزير بن رحال : مرجع سابق ، ص 34.

(74) رايح تركي عمامرة : التعليم القومي و الشخصية الوطنية 1931م-1956م ،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر،1975، ص 106.

(75)عبد القادر حلوش : مرجع سابق ، ص 64.

(76) رايح تركي عمامرة ، مجلة الشهاب وعبد الحميد ، مرجع سابق ، ص 98.

(77) رايح تركي عمامرة : عبد الحميد ، مرجع سابق ، ص 81.

(78)نفسه ، ص 355.

(79) صالح الصديقي : مرجع سابق ، ص 75.

(80) رايح تركي عمامرة : التعليم القومي، مرجع سابق ، ص 107.

(81)عبد القادر حلوش : مرجع سابق ، ص 66.

(82) رايح تركي عمامرة : مرجع سابق، ص 99.

(83) بزيان سعدي : مرجع سابق ، ص 227.

(84) بوضرساية بوعزة : مرجع سابق ، ص 136.

(85) رايح تركي عمامرة ، عبد الحميد ، مرجع سابق، ص 67.

(86) الكاردينال لافييجري من مواليد 1825م بفرنسا، اهتم بالمشاط في الكنيسة منذ صغره وانتقل الى الشام وتعلم اللغة العربية عاصر أحداث الشام 1860م، ثم عاد إلى فرنسا مارس عدة وظائف دينية، انتقل إلى الجزائر خلال سنوات القحط والجماعة كانت له أفكار تتمثل في نشر المسيحية ومهاجمة

المكاتب العربية، من مواقفه مساندة النظام المدني ضد العسكرية انظر : رواجي العياشي: أسرة المقراني وعلاقتها بالإدارة الاستعمارية 1837-1871م، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة 2008، ص16.

(87) عبد القادر حلوش : مرجع سابق ، ص 72.

(88) جمال قنان : مرجع سابق ، ص 137.

(89) رايح تركي عمامرة : التعليم القومي ، مرجع سابق، ص 110.

(90) نفسه، ص 75.

(91) شارل رويير أجرون : مرجع سابق ، ص 56.

(92) نفسه ، ص 77.

(93) رايح تركي عمامرة : عبد الحميد ، مرجع سابق ، ص 101.

(94) نفسه، ص 356.

(95) شارل رويير أجرون : المسلمون الجزائريون ، مرجع سابق، ص 629 - 630.

(96) سيناتيس كونسيلت: أصدره الامبراطور نابليون الثالث ينص على ضرورة تحديد أراضي القبائل

المختلفة وتوزيع أرض كل قبيلة على الدواوير المشكلة لها، وأخيرا توزيع أرض الدوار على عدد سكانه،

أنظر: كمال خليل، المدارس الشرعية الثلاث، ص 61.

(97) رايح تركي عمامرة : عبد الحميد، مرجع سابق ، ص 88.

(98) شارل رويير أجرون : المسلمون الجزائريون ، مرجع سابق ، ص 631.